كلا الطرفين يعبثان بمصير التلميذ، هناك تأزم للوضع بل هناك سيدي الرئيس رغبة في تأزيم الوضع، طبعا هناك خلفيات في عملية التأزيم، كان يمكن لكلا الطرفين أن يبقوا ويتفاوضوا لكن هناك تصلب في المواقف وتصلب في المفاوضات وردود الفعل، وهناك رغبة من الطرفين في تعفين الوضع وتوظيف الأزمة لخدمة أجندات سياسية.

اليوم سيدي الرئيس المعركة بين الدولة وبين نقابة تفوح منها رائحة التوظيف السياسي من الطرفين، وككل معركة هناك ضحايا واليوم الضحية هو التلميذ، التلاميذ اليوم رهينة، التلاميذ حرموا من حقهم في التعلم وفي إجراء الامتحانات، والنقابة والوزارة لم يتخذوا التلميذ فقط رهينة بل ومارسوا عليه شتى أنواع التعذيب النفسي وعدم إرجاع الأعداد، وحرمان التلميذ من اجتياز الامتحان فيه قدر كبير من العذاب النفسي للتلميذ وللولي على حد السواء.

اليوم المنعرج أصبح خطيرا في الأزمة، اليوم التلاميذ هم الذين يحتجون وانتفضوا، وأن ينتفض التلميذ فذلك منتهى الفشل، بل إنه الانهيار المدوي، وانتفاضة التلاميذ اليوم إدانة لمنظومة تعليم فاشلة، وأنا أحمل المسؤولية للطرفين: النقابة التي لم تجد سوى التلميذ وحقوق التلميذ لتساوم بها، والتي اتخذت أشكالا نضالية مدمرة للمدرسة وللأستاذ على حد السواء، هل يعني هذا أن مطالب الأساتذة غير موضوعية، بل هي مطالب موضوعية، وكان يمكن لو توفر الحد الأدنى من الرغبة لدى الطرفين في التعاطي مع هذه المطالب بعقلانية، وأن تعالج في الحد الأدنى، لكن الوزارة رفضت تحمل مسؤوليتها السياسية والأدبية والقانونية...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة للأستاذ نعمان العش، تفضل.

السيد نعمان العش

شكرا،

اليوم لدينا تقريبا تسعة أشهر من إجراء الانتخابات البلدية ولكن إلى حد الآن بلدية الصخيرة لم تنطلق أشغالها، وما زال مجلسها لم ينصب، دخلنا في مسائل قضائية، اليوم انتهت هذا المسار القضائي وحسم الأمر، اليوم أدعو السيد والي صفاقس والسيد وزير الشؤون المحلية والسيد رئيس الحكومة إلى تفعيل القانون وإلى احترام قرارات المحكمة الإدارية وتطبيق ما جاء به نص المحاكمة.

أيضا لدينا بلدية العين ورئيسها يرفض أن يطبق الفصل 6 من قانون الجماعات المحلية والقاضي بالتفرغ من مهامه كطبيب، اليوم هو يباشر مهامه كطبيب باعترافه بشكل رسمي وفي نفس الوقت أيضا هو رئيس بلدية، وهو مخالف للقانون، وعلى الدولة أن تطبق القانون على هذا السيد، وهذا السيد ليس فوق القانون.

أريد أن أرجع الآن لأتحدث عن مسألة المخالفات المرورية، اليوم لدينا مشاكل كبيرة جدا في مسألة المخالفات المرورية، بعض المواطنين يسافرون إلى صفاقس وتونس يوقفونه في مساكن ويجب أن يدفع المعلوم، ولكنه مستعجل، فيسافر لتونس لقضاء حوائجه ولا يمكنه أن يدفع في تونس، يذهب للقباضات من قباضة لأخرى فيقولون له لا، يجب أن ترجع للمكان الذي تم إيقافك فيه، لماذا؟ يرجع لمساكن أو الحمامات أو غيرها فرضا أنه لحق في الوقت الإداري وأن القباضة ما زالت مفتوحة، يعني يمكن أن يضطر أن يرجع لصفاقس أو إن كان السيد من تطاوين أو غيرها يرجع حتى تطاوين ثم يرجع لنابل مثلا أو سوسة حتى يدفع خطيته، لماذا؟ نحن اليوم لدينا إدارات من المفروض أن هناك ربطا بالأنترنت، والمفروض أن في أي قباضة يمكنه السداد، وهذا لا بد من مراجعته والنظر فيه.

مسألة أخرى، أحيانا هناك مخالفات يضطر صاحب السيارة أن يترك سيارته هناك، هذا أيضا يفتح بابا ليجد نفسه في موقف صعب جدا، فيضطر ربما ليرشي عون الأمن، وهنا سندخل في سين وجيم، والمفروض أن مثل هذه المسائل تحسم بالقانون وبأوامر تطبيقية، فلا تحدث نوعية هذه المخالفات مجددا، وفيما بعد يمكن أن تصير في الإدارة وحين يريد الخلاص إن قدم...

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والتدخل الخاتم للأستاذة راضي التومي، تفضلي.

السيدة راضية التومي

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس، سأتحدث بدوري عن الأزمة التي وصل إليها قطاع التربية اليوم، بم سأبدأ؟ سأتحدث عن ترتيبنا في المنظومة العالمية في المستوى التعليمي الذي نجد فيه أنفسنا في آخر المراتب، أم سأتحدث عن البرنامج التربوي والنظام المعتمد الذي يتغير في كل مرة، وفي كل مرة نجد أنفسنا أمام مقاربة جديدة وكأن أطفالنا فئران تجارب، أم سأتحدث عن التوقيت المدرسي أو الزمن المدرسي الذي حرم التلميذ فسحة في وقته تمكنه من الإبداع، أو سأتحدث عن النقائص الموجودة في المؤسسات التربوية التي تجد حتى الطباشير والأقلام للسبورات غير موجود والأوراق وحبر الطباعة، وفي بعض الأحيان حتى الهاتف والفاكس في المؤسسة التربوية يكون غير موجود، وتجد المؤسسة نفسها déconnectée عن العالم، وفي أغلب الأحيان تجد مخابرا دون وسائل عمل، ويجد التلميذ نفسه أمام درس نظري في حصص تطبيقية، ويجد الأستاذ أو المعلم نفسه مطالبا بالاجتهاد ويجب أن يتصرف.

أريد أن أتوجه إلى السيد وزير التربية وأقول بأن في النهاية ما يقلق الجميع هو ربما الجانب المالي، ولو أنني أستغرب من أن السيد وزير التربية لا يدافع عن قطاعه باعتباره قطاعا منتجا، لأن الدولة أو سياسة الحكومة الخاطئة تعتبر أن قطاع التربية والتعليم قطاعا غير منتج، في حين أن هذا القطاع ينتج العقول التي ستنتج في قطاعات أخرى، ولا أعرف ماذا نسمي هذا، ظلما أو حيفا أو استهتارا، قيمة سادتنا وسيداتنا الذين استثمروا في عقولنا أو فيه مساس من هيبة وزارة التربية، وهنا أطلب من السيد الوزير ألا يجعل الأزمة في شكل معركة ومن الرابح فيها ومن الخاسر فيها، لأن من يجب أن ينتصر في النهاية هي تونس، ومن يجب أن ينتصر هو التعليم، ومن يجب أن ينتصر هو التلميذ الذي هو مستقبل بلادنا، ويجب أن نعرف الرسالة التي سنوصلها له.

أتوجه إلى السيد وزير التربية وأقول له اجلسوا مرة أخرى مع أسيادنا، قولوا لهم ما الذي لا يمكنكم فعله، قولوا لهم فهم وطنيون وعلمونا الوطنية، وما يمكن أن تنجزوه في ظرف معين قولوا لهم يمكننا فعل ذلك في ظرف معين، لأن ما يقهر أن كل فرد يرمي

الكرة للآخر، ويتخذ شخص القرارات والآخر لا ينفذها، وهذا فيه استخفاف بأسيادنا، لأنه لا يوجد استمرارية دولة، واحد يتخذ قرارا وواحد ينكر هذا القرار.

أتوجه للسيد رئيس الحكومة وأقول له خذوا قرارات ثورية وأعلنوا عنها، لا توجد قطاعات منتجة وقطاعات غير منتجة، اعدلوا بين القطاعات، لا توجد مدارس دون استقلالية مالية وإدارية، ولا يوجد نقص في وسائل العمل، ولا يوجد نقص قاعات وتلاميذ يدرسون في الساحة التعليم أولوية.

رفع الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وبذلك يكون المجلس قد استوفى أعماله وأنهى أشغاله على الساعة 15 و18 دقيقة بما يفرض رفع الجلسة. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الثالثة وعشرين دقيقة بعد الظهر)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب فقد تقدم السيد فيصل التبيني بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير الخارجية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 جانفي 2019 وتقدم أيضا بسؤال وزير الشؤون الاجتماعية بثلاثة أسئلة كتابية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 جانفي 2019 وتقدم أيضا بثلاثة أسئلة كتابية إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة وبثلاثة أسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال الاقتصاد الرقمي بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 جانفي 2019

كما تقدم السيد ياسين العياري بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية 6 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 جانفي 2019 وبسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 جانفي 2019 وتقدم أيضا بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الشؤون الخارجية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة.

كما تقدمت أيضا السيد سامية حمودة عبو بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التجارة بتاريخ 21 نوفمبر 2018 وتلقت الإجابة كما تقدم السيد عماد الدائمي بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 6 أكتوبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21جانفي 2019.

السؤال الكتابي

للسيد فيصل التبيني

سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية عملا بالفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول لافتات قطر الخيرية" بقطر الداعية لتجميع الموال لمساعدة تونس.

بعد انتشار خبر لافتات تتبناها "قطر الخيرية" تدعو إلى التبرع لفائدة تونس وهي حركة خلفت حالة من الاحتقان خلال اليومين الخيرين بالشارع التونسي ولدى الجالية التونسية بالدوحة الذين رأوا فيها إهانة وإساءة واحتقارا لتونس ومسا من كرامة شعبها خصوصا وأن العبارات التي كتبت عليها من قبيل تحت الصفر أو ب 100 ريال قطري تمنح الدفء لتونس فيها نية الاحتقار والاستنقاص من قيمتنا دولة وشعبا والتعدي على كرامتنا ورغم تجاوب السلط الرسمية القطرية لطلب نظيرتها التونسية والشروع في إزالة هذه اللافتات من شوارع قطر وتقديم قطر الخيرية الاعتذار للشعب التونسي فإن المواطنين التونسيين يعتبرون ذلك غير كاف أمام حجم الإهانة إلا بعد معرفة حقيقة الجهات التي تقف وزراء هذه المهزلة ومحاكمتها وكشفها والتشهير بها وبمن يقف وراءها.

ولأن العلمية وقعت خارج الحدود التونسية وقانونيا ترجع بالنظر إلى وزارتكم فإني أتقدم لحضرة جنابكم كنائب عن حزب صوت الفلاحين التي أعتقد أنه بإجابتكم عليها إنارة للرأي العام:

فمن هي الجهة التي تقف وراء هذه اللافتة المهينة لتونس ولشعبها؟ زوما الغاية من وراءها؟ لمن كانت ستذهب هذه الأموال بعد تجميعها من المتبرعين؟ وفي أي إطار زماني ومكاني؟

وهل سبق أن وقع تجميع أموال باسم تونس وبهذه الطريقة؟ وأين يقع صرف هذه الأموال وتحت أي عنوان؟ وماهي الإجراءات التي وقع اتخاذها أو سيقع اتخاذها من قبل الدولة التونسية ضد هذه الأطراف التي تقف وراء هذه اللافتة المهينة لتونس والتي تمس من كرامة شعبها؟ وماهي ضمانات عدم تكرارها؟

وماهي طبيعة نشاط وهيكل قطر الخيرية؟ ومن يمثلها بتونس؟ وماهي علاقتها بهذه العملية (اللافتات)؟ وماهي الإجراءات التي ستتخذها بلادنا ضدهما وكم قدمت الدولة القطرية للدولة التونسية من إعانات وهبات مالية بعد 14 جانفي 2011 إلى حد اليوم؟ وفي ما وقع صرفها وتحت أي عنوان؟

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

السؤال: حول لافتات قطر الخيرية الداعية لتجميع الموال لمساعدة تونس (النائب السيد فيصل التبيني)

الرد:

تود الوزارة التوضيح بان جمعية قطر الخيرية قامت بوم 22 ديسمبر 2018 بتركيز لافتات دعائية ببعض الفضاءات العامة بقطر لجمع التبرعات لفائدة المتضررين من موجات البرد بتونس، وهي حلة "تحت الصفر" يتم إطلاقها في شهر نوفمبر 2018 من كل سنة لإعانة المتضررين من موجات البرد في تسع دول تحت شعار امنح الدفء وشملت الحملة خلال السنة الجارية كلا من سوريا وفلسطين والعراق وقرغيزا والنيبال وباكستان وألبانيا واليوسنة والهرسك إضافة إلى تونس

بعد ساعات من نشر هذه اللافتات بالعاصمة القطرية (الدوحة) بادر السيد وزير الشؤون الخارجية بالاتصال بنظيره القطري للتعبير عن الوقع السيء لهذه اللافتات على الرأي العام التونسي ودعوته للتدخل لدي الجمعية القطرية لسحبها فورا ولإبلاغها استياء السلطات التونسية من صياغة الإعلان الوارد في تلك اللافتات كما تدخلت السفارة التونسية بالدوحة في نفس الاتجاه لدى السلطات القطرية

وقع استجاب وزير الخارجية القطري في الإبان للطلب التونسي وتم سحب اللافتات المذكورة بالسرعة المطلوبة وهو ما عاينته مصالح سفارتنا بالدوحة

ومن ناحية أخرى وتنفيذا لتعليمات السيد الوزير، استقبل السيد المدير العام للعالم العربي والمنظمات العربية والإسلامية يوم الثلاثاء 2018/12/15 السيد سعد بن ناصر الحميدي سفير دولة قطر بتونس الذي جدد اعتذاره بخصوص الملصقات التي أصدرتها جمعية قطر الخيرية مبينا أنها كانت عن حسن نية ولم يكن هدفها الإساءة إلى تونس مضيفا بأن التعليمات أعطيت بإزالة الملصقات وأن الجمعية فتحت تحقيقا في الغرض.

تلقت الوزارة من قبل مدير مكتب جمعية قطر الخيرية بتونس بتاريخ 2019/12/25 بيان اعتذار رسمي وتوضيح حول المسألة موجه إلى السيد الوزير عن ما تم اعتباره خطأ في صياغة المعلقة التسويقية ولم يكن القصد أن تتم الإساءة إلى الشعب التونسي أو الجمهورية التونسية حيث تمت الإشارة إلى تونس كدولة تعمل فيها قطر الخيرية وتستفيد من المشاريع الخرية لهذه الحملة

قطر الخيرية منظمة غير حكومية قطرية تم تأسيسها سنة 1992 هدفها تقديم المساعدة والمساهمة في مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية في العديد من دول العالم لها 25 مكتبا دوليا ميدانيا ومشاريع في 53 دولة وهي ترتبط بمشاريع تعاون وشراكة مع منظمات دولية حكومية كالوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة

افتتحت هذه المنظمة مكتبها بتونس سنة 2012 وأعلنت عن مشروع ديمومة عمل المستقبل الذي يقوم على اتفاقيات شراكة مع جهات حكومية ويتضمن بناء مدارس ابتدائية وتزويد مدارس بالماء الصالح للشراب وبناء مراكز للصحة الأساسية وتعبيد بعض المسالك الريفية إلى جانب انجاز وحدات وتمويل مشاريع صغرى على غرار 50 مسكنا تم تسليمها لأصحابها في أكتوبر 2018 بساقية سيدي يوسف.

السؤال الكتابي

للسيد فيصل التبيني

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية عملا بأحكام 145 من النظام الداخلي بخصوص منح تراخيص لموظفين عموميين لمباشرة أنشطة خاصة بمقابل

سيدي،

لا يخفي علكم أن الفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية حجر على الموظف العمومي مباشرة نشاط خاص بمقابل باستثناء الحالة التي يتحصل فيها على ترخيص من الوزير المكلف بالقطاع كما أن الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية حجر على الموظف العمومي مباشرة نشاط خاص بمقابل له علاقة مباشرة بمهامه باستثناء الحالة التي يتحصل فيها الموظف على ترخيص خاص من الوزير المكلف بالقطاع وينطبق نفس التحجير خلال الخمس سنوات الموالية لانقطاع الموظف العمومي نهائيا عن ممارسة مهامه بسبب الاستقالة أو التقاعد أو لاي سبب أخر تبعا لذلك صدر الأمر عدد 83 لسنة 1995 لتحديد كيفية الحصول على الترخيص المشار إليه بالفصل 5 من قانون الوظيفة العمومية كما صدر الأمر عدد 1875 لسنة 1998 المؤرخ في 28 سبتمبر 1998 لتحديد كيفية الحصول على الترخيص المشار إليه بالفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية بالنسبة للموظفين الذين يرغبون في مباشرة نشاط خاص له علاقة بمهامهم

هذا وقد نص الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية على عقوبة بالسجن لمدة سنتين وبخطية قدرها 2000 دينارا بالنسبة للموظف العمومي الذي يباشر نشاطا خاصا ليس له علاقة بمهامه دون الحصول على ترخيص أما الموظف العمومي الذي يباشر نشاطا خاصا ليس له علاقة بمهامه دون الحصول على ترخيص فلم يخصه المشرع بعقوبة جزائية وقد ساعد ذلك على استشراء الفساد صلب الإدارة والمؤسسات العمومية. نلاحظ أن عددا هاما من التراخيص منحت في ظروف فاسدة حين لم تحترم شروط منح الترخيص:

-ألا يضر النشاط الخاص المعني بالترخيص بالصالح العام

-ألا يخل النشاط الخاص بمصالح الإدارة التي يعمل فيها الموظف العمومي أو كان يعمل فيها قبل انقطاعه نهائيا عن ممارسة مهامه

أن يندرج النشاط الخاص ضمن الاستثناءات المنصوص عليها بالأمر عدد 83 لسنة 1995 وذلك بالنسبة للأعوان الذين لم ينقطعوا نهائيا عن ممارسة مهامهم

ونتيجة لذلك استشرت مظاهر الفساد صلب الإدارة والمؤسسات العمومية كمغادرة الموظف لمكان عمله دون موجب وتوظيف اسرار الإدارة ووسائلها والسمسرة في الملفات الجبائية والاجتماعية والبنكية وابتزاز المؤسسات والتلبس بالألقاب (محامي ومستشار جبائي) والاضرار بالخزينة العامة وتعطيل المرفق العمومي والحيلولة دون انتصاب العاطلين عن العمل لحسابهم الخاص وبالأخص الحاملين لشهادات عليا وخير مثال في ذلك حاملو الشهادات العليا في الجباية نتيجة للمنافسة غير الشرعية التي يمارسها الموظفون السابقون لإدارة الجبائية واستشراء الفساد والسمسرة في المجال الجبائي.

تبعا لما تقدم، نرجوا منكم مدنا بالمعطيات التالية:

1/قائمة في الأعوان التابعين لوزارتكم وللمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها الذين تم منحهم تراخيص لمباشرة أنشطة خاصة وطبيعة تلك الأنشطة في حالة منح تراخيص

2/ لماذا لم تعملوا على حذف الأمر عدد 83 لسنة 1995 والأمر عدد 1875 لسنة 1998

3/لماذا لم تسحبوا التراخيص التي تم منحها حماية لمصالح الجميع في حالة منح تراخيص.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

السؤال الكتابي

للسيد فيصل التبيني

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي بخصوص الاعوان الملحقين أو الموضوعين على الذمة.

سيدي،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بالمعلومات التالية:

1/ قائمة في أعوان وزارتكم الملحقين أو الموضوعين على الذمة لدى وزارات أو هيئات أو منظمات أو مؤسسات عمومية أو أشخاص أخرين.